Ref. No . _____ العدد : _____
Date : _____ التاريخ : / /

وزارة التجارة
دائرة تسجيل
قسم الشركات
Ministry of Trade
Registration of Companies

محضر اجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف الائتمان العراقي /م . خ
المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٥

بناءا على الدعوة الموجهة من قبل رئيس مجلس الادارة للسادة مساهمي الشركة واستنادا لاحكام البند ثانيا" من المادة /٨٧ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) فقد عقدت الهيئة العامة لشركة مصرف الائتمان العراقي اجتماعاً في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٢/٢٥ في قاعة رويال في فندق فان رويال في اربيل وقد حضر الاجتماع ممثلون عن البنك المركزي وهم كل من السيدة شروق قاسم روضان والانسة منى عباس كاظم ومندوبون عن دائرة تسجيل الشركات هم كل من السيد هاشم حسون حسن والسيد عمار جمعة حسن وممثل هيئة الاوراق المالية السيد محمد عادل نافع.

وقد تراس الاجتماع عضو مجلس الادارة الدكتور احسان ناجي الصوفي لسفر السيدين رئيس مجلس الادارة ونائبه خارج العراق وتم اختيار كل من السيدة هبة مصطفى عطا كاتبا للجلسة والسيد زياد يحيى عبد المحسن مراقبا للجلسة لاحتساب النصاب استنادا لاحكام البند ثانياً من المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وبعد احتساب النصاب تبين حضور من يمثل ( ٣٩٢,٧٦٥ ، ٢١١,٠٠٤) مائتين واحد عشر مليار واربعة ملايين وثلاثمائة واثنين وتسعين الف وسبعمائة وخمسة وستين سهم اصالة وانابة ووكالة من اصل (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتين وخمسين مليار سهم ، وعليه فقد اعلن عن اكتمال النصاب القانوني ودعا رئيس الاجتماع الى انتخاب رئيس للهيئة العامة استناداً للبند ثالثاً من المادة ٩٥ من قانون الشركات وتم بالاجماع انتخاب الدكتور احسان ناجي الصوفي رئيساً للهيئة العامة وهنا اقترح من يمثل اكثر من ١٠% من رأسمال الشركة اضافة الفقرات التالية لجدول الاجتماع

١. الموافقة على شطب مبالغ لأنعدام فرص استردادها.
٢. الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
٣. زيادة عدد اعضاء مجلس ادارة الشركة من (٧) اعضاء الى (٩) وتعديل عقد تأسيس الشركة.

في ضوء ذلك وبناءً على موافقة الاصوات الممثلة في الاجتماع كافة فقد تم اضافة الفقرات المذكورة الى جدول الاجتماع استناداً لأحكام المادة (٨٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وبوشر بمناقشة ماورد بجدول الاعمال حسب تسلسل الموضوعات المدرجة فيه وكما يلي :-

اولاً- مناقشة تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

دعا رئيس الهيئة العامة مناقشة ما ورد بالتقرير فأثنى الجميع على اداء المصرف وعلى محتويات التقرير. وقد اشاد اعضاء الهيئة العامة بسياسة المصرف المتحفظة.

Ref. No. _____ العدد : _____
Date : _____ التاريخ : _____/

وبعد مناقشة ما ورد بالتقرير طرح تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية ٢٠١٧/١٢/٣١ للتصويت فصادقت الهيئة العامة عليه بالاجماع.

ثانيا"– مناقشة تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

عرض السيد مراقب الحسابات ماجاء في التقرير السنوي لسنة ٢٠١٧ وطرح بعدها للمناقشة ، استفسر السادة ممثلو البنك المركزي العراقي عن موجودات المصرف فيما يخص عقار فرع الموصل فأوضح رئيس الهيئة العامة بأن عقار فرع الموصل ( ارض وبناء) قد تم شراءه من قبل المصرف ونظراً للظروف التي مرت بها المحافظة وتعطل العمل في دوائر المحافظة فلم يتمكن المصرف من استحصال التأييد لملكية العقار له لعدم وجود دائرة التسجيل العقاري وقد بوشر بمراجعة الدائرة المذكورة لأستحصال التاييد بعائدية العقار بعد اعادة تشكيلها.

ولعدم وجود ملاحظات اخرى على التقرير، طرح للتصويت وتمت المصادقة وبالاجماع على تقرير مراقب الحسابات للسنةالمالية المنتهية ٢٠١٧/١٢/٣١.

ثالثا"– مناقشة الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٧ والمصادقة عليه.

لعدم وجود اية ملاحظات من قبل الحاضرين طرحت للتصويت وتمت المصادقة وبالاجماع على الحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

رابعا"– مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية ٢٠١٧/١٢/٣١ واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.

طرح رئيس الهيئة العامة تقرير لجنة مراجعة الحسابات للمناقشة وبعد اطلاع اعضاء الهيئة العامة على ماجاء في مضمون التقرير ، أثنى الحضور عن محتويات التقرير الذي كان شاملاً وغطى كافة انجازات المصرف ونشاطات اللجنة في مراجعة وتدقيق البيانات المالية للمصرف كما في ٢٠١٧/١٢/٣١

ولعدم وجود ملاحظات اخرى ، طرح للمناقشة وتمت المصادقة وبالاجماع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية ٢٠١٧/١٢/٣١.

خامسا"– مناقشة كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم ٨٦٩١ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ حول مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١ .

أوضح رئيس الهيئة العامة انه في اجتماع الهيئة العامة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٤ قررت الهيئة العامة آنذاك منح مكافأة لاعضاء مجلس الادارة قدرها ١٠ ملايين لكل عضو ، الا ان دائرة تسجيل الشركات اعترضت على مبلغ المكافأة ولم تتم مصادقتها على المحضر مطالبة بتخفيض المبلغ ، ولأن منح تلك المكافأة كان من قبل الهيئة العامة وهي

اعلى سلطة في الشركة فلم يكن بمقدور مجلس الادارة الحالي تخفيضها وعلى هذا تم عرض الموضوع على الهيئة العامة وان مجلس الادارة يرتأي تخفيض مبلغ المكافأة الى ٨ ملايين دينار لكل عضو بدلاً من (١٠) عشرة ملايين دينار.

وبعد المناقشة تمت المصادقة وبالاجماع على تخفيض مبلغ المكافاة من ١٠ ملايين الى ٨ ملايين لكل عضو من اعضاء مجلس الادارة لذلك العام.

سادسا"– مناقشة واقرار مقسوم الارباح للسنة المالية ٢٠١٧.

عرض رئيس الهيئة العامة الموضوع للمناقشة ، وقد تم عرض مقترح توزيع نسبة ٢,٥% من رأس المال المدفوع اي ما يساوي (٦,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة مليارات ومائتين وخمسين مليون دينار على جميع المساهمين كل بنسبة مساهمته، وطرح هذا المقترح للتصويت.

فتمت المصادقة وبالاجماع على توزيع الارباح على المساهمين بنسبة ٢,٥% من رأس المال المدفوع والبالغ ٢٥٠ مليار دينار اي ما يساوي (٦,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة مليارات ومائتين وخمسين مليون دينار توزع على جميع المساهمين كل بنسبة مساهمته .

سابعا"– ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافاتهم للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

دعا رئيس الهيئة العامة المساهمين الى مناقشة موضوع ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافاتهم للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ فقررت الهيئة العامة وبالاجماع ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومنحهم مكافاة مقدارها (١٠) ملايين دينار لكل منهم.

ثامنا"– بناءً على موافقة الهيئة العامة على المقترح الذي تقدم به من يمثل اكثر من ١٠% من الاصوات الممثلة في الاجتماع فقد تم درج فقرة تعيين مراقبي الحسابات لشركة مصرف الائتمان العراقي.

وبعد المناقشة تمت المصادقة وبالاجماع على تجديد تعيين شركة فرقد السلمان وشركة عادل حسون كمراقبي حسابات شركة مصرف الائتمان العراقي للسنة المالية التي تنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتحدد اجورهم وفق ضوابط المهنة.

تاسعا"– بناءً على موافقة الهيئة العامة على اضافة فقرة شطب مبالغ تعود لسنوات قديمة انعدمت فرص استردادها فقد تمت مناقشة هذا الموضوع حيث تبين ان المبالغ المطلوب شطبها تبلغ (٥٢٠,٨٥٢,٣٧٢) خمسمائة وعشرون مليون وثمانمائة واثنين وخمسين الف وثلاثمائة واثنين وسبعين دينار تعود لسنوات قديمة منها سرقة فرع الكرمة وسرقة الخزنة وعدم التوصل الى الفاعلين رغم مضي مدة طويلة جداً وعن سلف لموظفين انتهت علاقتهم

بالمصرف منذ فترة طويلة وتعذر الحصول على عناوينهم والتي تبلغ (٩,٤٨٠,٥٤٦) دينار وكذلك تشمل مصاريف منظومة لسنوات سابقة واجور محاماة صرفت في سنين مضت وجميع هذه المبالغ ليس لها اي اوليات او مستندات لقدمها.

وقد اشار مندوب مسجل الشركات الى ضرورة استنفاذ الطرق القانونية لاستحصال تلك المبالغ وبعد المداولة تمت المصادقة وبالاجماع على شطب تلك المبالغ.

عاشراً — تبقت بعد هذا الفقرة الاخيرة التي قررت الهيئة العامة بالاجماع اضافتها لجدول الاجتماع والتي تتضمن مقترح زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة من (٧) اعضاء الى (٩) اعضاء وذلك بتعديل عقد تأسيس الشركة لتقرأ الفقرة (سادساً ) منه كما يلي :

(يتكون مجلس الادارة من (٩) اعضاء اصليين ينتخبهم اعضاء الجمعية العامة للشركة و (٩) تسعة اعضاء احتياط يختاون بالطريقة والنسب المقررة للاعضاء الاصليين).

وقد ابدى السادة مندوبا دائرة مسجل الشركات تحفظهما على اتخاذ هذا القرار لعدم انسجامه مع المادة (٨٩) والمادة (٩٢/ثانياً) اضافا الى أنه بأمكان الشركة اضافة الفقرة المذكورة لأقرب اجتماع للهيئة العامة سيما وان زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة يتطلب وجود اعضاء جدد من اصليين واحتياط وبموافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي.

وعقب رئيس الهيئة العامة على ذلك بالقول ان المادة (٨٩) اجازت لمن يمثل ما لا يقل عن (١٠) من الاصوات الممثلة بالاجتماع اقتراح اضافة اية فقرة لجدول الاجتماع اذا وافق من يمثل غالبية الاسهم على اضافتها وهذا النص مطلق اذ انه لم يحدد عدد معين من الفقرات التي يجوز اضافتها وتلك التي لا يجوز والمطلق يجري على اطلاقة ما لم يقيده نص وعلى هذا فأن اضافة هذه الفقرة لجدول الاجتماع ينسجم كلياً مع النص القانوني. اما المادة (٩٢/فقرة ثانياً) من القانون فليس لها متسع من التطبيق على الحالة المعروضة لأنها اولاً تتحدث عن حالة ما اذا اقتصر جدول الاعمال على تعديل عقد الشركة في الحالات المذكورة في النص رولم تحضر هذه الفقرة اتخاذ القرار من قبل الهيئة العامة بشأن اي من الحالات الواردة في النص وانما اشترطت حضور النصاب المطلوب للاجتماع الاول وهو حضور من يملكون اكثرية الاسهم المكتتب بها وهنا اولاً ان جدول الاجتماع لم يقتصر على تعديل عقد تأسيس الشركة فقط بل كان متضمناً عشر فقرات وثانياً حتى لو كان مقتصراً فأن نصاب عقد الاجتماع الاول مكتملاً ليس فقط بحضور من يمثل اكثرية الاسهم المكتتب بها وانما اكثر من ٨٤% من الاسهم المكتتب بها.

Ref. No. _____ العدد : _____
Date : _____ التاريخ : / /

اما موافقة البنك المركزي العراقي المسبقة على المرشحين لعضوية مجلس الادارة فليس هناك مرشحون في الوقت الحاضر ذلك انه بعد تعديل عقد تأسيس الشركة يتم الترشيح لعضوية المجلس حيث ان موافقة البنك المركزي على الاسماء التي سترشح لشغل العضوية وفي جميع الاحوال حتى لو تأجلت المصادقة على هذه الفقرة الى الاجتماع القادم للهيئة العامة سوف لن تكون هناك اسماء لتتم الموافقة عليها من قبل البنك المركزي وانما سيتم اولاً اقرار تعديل عقد التأسيس وبعد المصادقة عليه التي ستأخذ وقتاً بضمنها المدة التي يتطلبها النشر تتم فيما بعد تسمية اعضاء مجلس الادارة وان هذا الموقف سوف نجابهه حتى لو تأجلت هذه الفقرة وفي جميع الاحوال تعديل عقد التأسيس يجب ان يسبق تسمية الاعضاء.

واضاف رئيس الهيئة العامة ان السبب الذي دعا الى زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة هو ان البنك المركزي قد اصدر دليل الحوكمة الذي الزم المصارف بتشكيل العديد من اللجان وان تعقد اللجان اجتماعات دورية وحمل دليل الحوكمة اعضاء الادارة المسؤولية عن كل اعمال البنك وبما ان عدد اعضاء المجلس (٧) اعضاء وان ثلاثة منهم يكونون لجنة المراجعة والتدقيق الذين ليس لهم ان يكونوا اعضاء في ايه لجنة اخرى عدا اللجنة المذكورة وان المدير المفوض لايكون عضواً في ايه لجنه ايضاً استناداً لدليل الحوكمة معنى ذلك ان (٣) اعضاء فقط سيكونون في كل اللجان وهذا عدا انه مرهق لهولاء الاعضاء الثلاثة فانه سيتطلب منهم الحضور بصورة متواصلة في حين انه يشترط فيهم الا يكونوا متفرغين ولغرض اضفاء روح الجد على عمل اللجان وعدم اتسام اعمالها وقراراتها بالشكلية لغرض استنفاذ متطلبات دليل الحوكمة فقط وبناء على كل ماتقدم فقد طرح قرار بالصيغة التالية.....وذلك بتعديل الفقرة ( سادساً ) من عقد تأسيس الشركة لتكون كما يلي:

(يتكون مجلس الادارة من (٩) اعضاء اصليين ينتخبهم اعضاء الجمعية العامة للشركة و(٩) تسعة اعضاء احتياط يختارون بالطريقة والنسب المقررة للاعضاء الاصليين ) وهذا المقترح مطروح للمناقشة وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة على المقترح من اضافة النص التالي الى القرار بما مضمونه انه

في حالة عدم الموافقة على هذا القرار سواء من قبل دائرة تسجيل الشركات او لعدم موافقة البنك المركزي العراقي فأ، هذه الفقرة تعتبر مشطوبة تلقائياً من غير الرجوع الى الهيئة العامة مجدداً. وقد طرح نص القرار على الهيئة العامة فتمت المصادقة عليه بالاجماع.

ولاكتمال مناقشة ماجاء بمنهاج جدول الاعمال ختم الاجتماع بتاريخه اعلاه.

| | | |
|---|---|---|
| هبة مصطفى عطا | زياد يحيى عبد المحسن | د. احسان ناجي الصوفي |
| كاتب الجلسة | مراقب الجلسة | رئيس الهيئة العامة |
| عمار جمعة حسن | هاشم حسون حسن | |
| مندوب دائرة تسجيل الشركات | مندوب دائرة تسجيل الشركات | |